

الأخطاء المنهجية الشائعة في عملية اعداد البحوث العلمية في العلوم السياسية. "الإشكالية، الفرضية، المقاربة المنهجية"

أ.د. لبید عماد

جامعة محمد ملين دباغين، سطيف2/ الجزائر

مخبر: أبحاث ودراسات حول النشاط العمومي المعاصر

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ المراجعة: 2025/05/06

تاريخ الإستلام: 2025/05/02

الملخص:

تعالج الدراسة مسألة الضوابط الاستمولوجية والمنهجية المرتبطة بعملية اعداد البحوث والمذكرات الجامعية في العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما والعلوم السياسية بالخصوص. وتركز الدراسة أكثر على مقارنة الأخطاء الشائعة في عملية الاعداد، بهدف تنبيه الباحث حول مختلف الفجوات والثغرات المنهجية التي يقع فيها أثناء العملية ومحاولة تفاديها والابتعاد عنها قدر الإمكان.

توصلت الدراسة الى نتيجة عامة ترى البحث العلمي كل متكامل معرفيا ومنهجيا، وعملية الاعداد الجيد للبحوث والمذكرات لا تعدو ان تكون تحكم في بعض الضوابط المنهجية بقدر ما هي عملية تراكمية تشابكية تلتقي فيها كل القدرات والمعارف والمهارات المكتسبة ضمن امتداد المسار الدراسي للباحث الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، المنهجية، الأخطاء الشائعة، البحوث والمذكرات

Abstract

This study addresses the epistemological and methodological frameworks related to the preparation of academic research and theses in the humanities and social sciences in general, and political science in particular. The study places greater emphasis on common errors in the preparation process, aiming to alert researchers to various methodological gaps and shortcomings that may arise during the research process, and to help them avoid these as much as possible.

The study concludes with a general finding that scientific research is an integrated whole, both cognitively and methodologically. The proper preparation of research and theses is not merely about mastering certain methodological rules, but rather a cumulative and interconnected process in which all the researcher's acquired knowledge, skills, and capabilities—developed throughout their academic journey—converge.

Keywords: scientific research, methodology, common errors, research and these



مقدمة

البحث العلمي هو خطة عامة واستراتيجية واضحة تتضمن مراحل محدّدة بدقة يجب على الباحث قطعها للوصول الى مبتغاه العلمي، فهو كل مكامل ومجموعة مراحل مترابطة ومتساندة لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن أي مرحلة من مراحلها، تكمل هذه المراحل بعضها البعض، تبدأ من مرحلة اختيار الموضوع، القراءة بأنواعها، مروراً بتحديد المشكلة وصياغة التساؤل كخطوة أولى وحجر أساس في أي عملية بحثية، فبصياغة الفروض كإجابات مؤقتة و مقترحة للإشكالية المطروحة، على أن يتدعم كل ذلك بالمقاربة المنهجية المناسبة من مناهج واقترابات وأدوات بحث مناسبة.

وفي خضم مسار تحرير البحوث العلمية، يصطدم الباحث بالكثير من العوائق والصعوبات الشكلية والموضوعية التي قد تحدّ من جودة العمل حيناً، أو تأخذ الكثير من الوقت اللازم للإعداد في أحيان أخرى، غير أنه كثيراً ما يسعى الى تجاوزها من خلال البحث عن البدائل والحلول، و من خلال الاسترشاد بالكثير من النصائح والتوجيهات المستقاة من التجارب المكتسبة على مرّ المسار الدراسي والبحثي.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة اثراء هذا الجانب المتعلق بأعداد البحوث على كافة المستويات -بما فيها المذكرات والرسائل واطروحات الدكتوراه -، انطلاقاً من تجربة ميدانية هذا المجال. كما تسعى هذه الورقة البحثية إلى مساعد الطالب للتحكم في الأدوات والمهارات المنهجية الضرورية اللازمة لإعداد البحوث العلمية من خلال التطرق الى الكثير من الأخطاء الشائعة في ثلاث عناصر تعتبر أساسية ومهمة في أي بحث، وهي الإشكالية والفرضية والمقاربة المنهجية .

عطفاً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ماهي أكثر الأخطاء الشائعة لدى الباحثين في مرحلة الإشكالية والفرضية والمقاربة المنهجية، في

خضم اعداد بحوثهم؟



1- الأخطاء المنهجية الشائعة لدى الباحثين في مرحلة صياغة الإشكالية البحثية :

إذا كان البحث العلمي عبارة عن مجموعة من الخطوات المترابطة والمتكاملة فإن تحديد المشكلة البحثية يعدّ خطوة هامة ومفصلية في دقة البحث، فصياغة المشكلة البحثية لها أهمية كبيرة، بل هي المرشد والموجه الأساسي للباحث نحو الخطوات الأخرى وعلى رسها فرض الفروض، والمقاربة المنهجية المتبعة، ناهيك عن أدوات الاحصاء وجمع البيانات.

دقة البحث إذن من دقة الإشكالية. لهذا يلجّ المشتغلون في حقل المنهجية على أهمية وحساسية بنائها وصياغتها، وصعوبتها في آن واحد، فهي كأساس البيت، اذا كانت متينة دقيقة كانت المراحل الأخرى كذلك، لذلك نؤكد أنه على الرغم من أن البعض يعتقد أن تحديد إشكالية البحث هو أمر بسيط، فإن هذا الاعتقاد خاطئ، فنحن أمام مرحلة من أصعب وأعقد المراحل، فجميع الخطوات اللاحقة تبنى على هذه الخطوة، ولا يمكن أن تنجح في حال عدم الاختيار السليم للإشكالية البحثية. (محمد شلبي، 2002)

يمكن اخضاع الإشكالية الى العديد من الأسئلة والتي هي في نفس الوقت معايير تعطينا تقييما شاملا

1-	ما هو المتغير التابع لمشكلة بحثك ؟
2-	ما هو المتغير المستقل لمشكلة بحثك ؟
3-	ما هو نوع وطبيعة للعلاقة المتوقعة بين متغيرات مشكلة بحثك ؟
4-	هل يمكنك الآن صياغة مشكلة بحثك بشكل واضح ؟
5-	هل هذه المشكلة جديدة لم سبق أن فحصت بمعرفة باحثين آخرين ؟
6-	ما هي حدود مشكلة بحثك ؟
7-	هل المشكلة نفسها صالحة للبحث والدراسة ؟
8-	هل تتوفر لديك المراجع والكتب والمصادر الأساسية التي تمكنك من حل مشكلة بحثك ؟

حول جودتها وقيمتها المنهجية ، وهي كالآتي :

المصدر : محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سابق، ص 48



غير ان الكثير من الباحثين يقعون في أخطاء كثيرة في هذه المرحلة المفصلية، وهي أخطاء يجب تداركها وتجاوزها لأنها تنقص من القيمة المنهجية والأبستمولوجية لاي بحث.

- من الأخطاء الشائعة في صياغة الاشكالية : يمكن الحديث عن العديد من الأخطاء الشائعة في مرحلة صياغة وبناء إشكالية البحث العلمي، ونذكر منها :

- الإشكاليات الطويلة: حيث يطرح بعض الباحثين إشكاليات طويلة تخل بالمعنى ويجعل الباحث يسقط في فخ الشرح والتفسير والتبرير، فكثيرا منها تبدو فقرات عادية نتيجة الشرح والتفصيل الوارد فيها. ثم إن هذا الأمر كثيرا ما يجعل الإشكاليات إجابة عن نفسها دون أن يدرك الباحث ذلك.

- عدم ذكر متغيرات الموضوع الأساسية: خاصة المتغير المستقل والمتغير التابع بما يجعل الإشكالية غير معبرة ولا تغطي كل جوانب الموضوع ،و هو الأمر الذي يجعل البحث منقوصا وقاصرا في الوصول الى النتائج المرجوة

- عدم استعمال المصطلحات والمفردات الأساسية الواردة في عنوان البحث أثناء صياغة الإشكالية، وهو ما يولّد مخاطر ادخل متغيرات جديدة البحث والباحث في غنى عنها ، كما ان الأمر يظهر البحث في المراحل المتقدمة كبحت غير متناسق ومتوازن خاصة في عناوين فصوله ومباحثه

- عدم تحديد الاطار المكاني والزمني للدراسة في الاشكالية الرئيسية : وهي نقطة مهمة جدا تجعل الباحث يركّز كامل اهتمامه ومجهوداته في فترة محدّدة ،تغنيه عن الفترات الأخرى .

فالإطار الزمني و المكاني لإشكالية البحث (يجب أيضا أن يحدّده الباحث في عنوان بحثه)، تسهل على الباحث حصر ومحاصرة متغيرات بحثه وتحدّد له اكثر المقاربة المنهجية وتسهل عليه تحديد أدوات بحثه أيضا.

- عدم ذكر حالة الدراسة، أو أنموذج الدراسة في الاشكالية الرئيسية: ففي كثير من الحالات قد تكون حالة الدراسة او الأنموذج مقيّدا في عنوان البحث ،لكن الباحث لا يذكر شيئا من ذلك في اشكاليته الرئيسة ،ولا في التساؤلات الفرعية.



لذلك يجب على الباحث ان يكون حريصا في اثبات ذلك التناسق المنهجي والمعرفي الاستمولوجي بين كل اركان البحث خاصة بين العنوان والإشكالية والفرضيات والنتائج المتوصل اليها

- في الكثير من الحالات قد يحدث تداخل او تعارض بين الإشكالية الرئيسة و التساؤلات الفرعية ، ومن بين اهم الأخطاء الشائعة في هذا الجانب أين تكون بعض التساؤلات الفرعية اعمّ واشمل من الإشكالية الرئيسة نفسها . وفي هذا الجانب نشير الى انه من الناحية المنهجية يستحسن أن يغطي كل تساؤل فصل من الفصول، فمن الأفضل أن تكون التساؤلات بعدد الفصول في البحث.

-من بين الأخطاء الشائعة أيضا في هذه النقطة: حالة أن يكون البحث له جزء ميداني تطبيقي أو حالة دراسة أو نموذج أو- ، غير ان هذا الجانب لا تغطيه الإشكالية و لا التساؤلات الفرعية (لا يذكر اطلاقا) ، لذلك يلجّ المختصون في المنهجية الى ضرورة أن يغطّي هذا الجانب على الأقل بسؤال فرعي خاص به .
-تحديد حدود البحث (حدود الاشكالية) : ويقصد بالحدود، ذلك الاطار الذي يسير بداخله الباحث ، أي مجموعة المتغيرات التي سيتم معالجتها في البحث والتي يجب تحديدها بشكل دقيق وواضح ، لان عدم تحديدها قد يجعل الباحث يخرج عن موضوع ويفقد السيطرة عليه.

ويقصد بحدود الاشكالية الحدود الخاصة بالمتغيرات الخاضعة للبحث من الزاوية الزمنية (الإطار الزمني) التي يشغلها البحث أو متغير الفئة العمرية لأفراد مجتمع البحث أو ، أو الزاوية المكانية (الإطار المكاني) أي الجغرافية أو المستوى الاداري او الوظائف التي يشغلها أفراد مجتمع البحث (الفتاح، 2002) و من الأحسن أن يقدم الباحث الاطار الزمني و المكاني و الموضوعي لبحثه مباشرة بعد طرحه إشكاليته الرئيسة والتساؤلات الفرعية.

وبالحديث عن الإطار الزمني للإشكالية (ولعنوان البحث أيضا) هناك العديد من المعايير الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها لتحديده ، والتي نذكر منها :

- حدث أو تحول كبير حدث في تلك الفترة : سواء كان هذا الحدث أو التحول سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو اجتماعيا أو قانونيا، مثل : الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية ، الأزمة الاقتصادية العالمية، الحرب الباردة ، انهيار الاتحاد السوفياتي ، انهيار جدار برلين ، عزو العراق ، أحداث 11 سبتمبر ، جائحة كورونا ... فنقول مثلا : بعد الحرب العالمية الثانية ، بعد انهيار جدار برلين، ما بعد أحداث 11 سبتمبر،
إبان جائحة كورونا



الأخطاء المنهجية الشائعة في عملية اعداد البحوث العلمية في العلوم السياسية.

"الإشكالية ، الفرضية، المقاربة المنهجية"

ما هو مستقبل الدولة الوطنية ضمن التحديات والتحولات الجديدة لمرحلة

ما بعد الحرب الباردة؟

- تعديلات قانونية أو سياسية وتغيرات مهمة داخل الدولة أثرت على الظاهرة المدروسة: مثل صدور دستور جديد مثلا ، أو قانون أو مرسوم، كدستور 1989 في الجزائر مثلا الذي شكل نقلة نوعية وجذرية في العمل السياسي بين الأحادية والتعددية.
- كذلك الأمر في ما تعلق ببعض القوانين التي قد تصدر وتشكل تحولا جذريا أو على الأقل مؤثرا جدا على الظاهرة المدروسة كقانون المرأة، قانون الاستثمار، قانون الأسرة، قانون الاحزاب السياسية، قانون الانتخابات، قانون العقوبات.....

مثال:

تعديل النظام الانتخابي في الجزائر (2012-2021):

دراسة مقارنة بين القانونين العضويين

01-21 و 01-12

- كما يمكن للباحث أن يدرس الظاهرة، و يقسم إطاره الزمني انطلاقا من العهدة الرئاسية للرؤساء مثل: فترة حكم الرئيس زروال، فترة حكم الرئيس بوتفليقة ، فترة حكم الرئيس تبون ، أو فترة حكم الرئيس أوباما ، ترامب ، بايدن، اذا تعلق الأمر بموضوع في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط مثلا.

إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية-

الإسرائيلية : "2008-2012" .

أما الاطار المكاني فيقصد به النطاق المكاني الذي تمسّه الدراسة، فقد يكون بلدا، أو بلدين أو مجموعة بلدان، قد تكون مدينة أو أكثر ، أو مؤسسة أو حالة دراسة ، في حين ان الإطار الموضوعي يعني بذلك

الوضع الذي يقع فيه البحث بين الزوايا التي تم معالجتها في الدراسات السابقة، والتي لم يتم معالجتها من قبل، ويريد الباحث كشفها.

نمط القيادة و علاقتها بالتطوير التنظيمي في الإدارة المحلية الجزائرية حالة بلديات: الجلفة، حاسي ببح، الشارف 2018-2012

2-الأخطاء المنهجية الشائعة لدى الباحثين في مرحلة صياغة الفرضية البحثية :

تعرف الفروض على أنها كل ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ويمكن تعريفها أيضا على أنها تقديرات واضحة تشير الى طريقة تفكير الباحث للعلاقة الموجودة بين الظواهر المعنية بالدراسة، كما أنها الطريقة التي يظن الباحث أن متغيرا مستقلا يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا، وعليه فالفرضية (مفرد فرضيات) هي تفسير مقترح وتخمين لظاهرة ما (الصيرفي، 2002)، يشترط المنهج العلمي أن يتمكن الباحث من اختبار الفرضية لكي تصبح علمية، و يبنى العلماء الفرضيات العلمية بشكل عام على الملاحظات السابقة التي لا يمكن تفسيرها على نحو مُرضٍ بالنظريات العلمية.

ومن الأخطاء الشائعة التي يقع فيها الكثير من الباحثين حين صياغة فروض بحوثهم، يمكن ذكر الآتي :

-عدم تحرّي الدقة والوضوح والايجاز في صياغة الفرضيات: فنجدها طويلة جدا حينما وهي أشبه بفقرة سردية تقريرية ، أو قصيرة جدا في أحيان أخرى الى الدرجة التي تخل بالمعنى و الهدف الذي صيغت من أجله.

-استعمال كل ما يدل على تعابير توكيدية أو مسلمات : فالفرضية مجرد تخمين وإجابة مؤقتة تحتمل الصحة وتحتمل الخطأ ، فمن الأخطاء الشائعة كثيرا لدى الباحثين تقديم فرضيات توكيدية تنسف كل المراحل اللاحقة للبحث ، أو مسلمات غير قابلة للتحليل والنقد، لذلك يجب الابتعاد عن تعابير مثل : (يجب، من المؤكد، لاشك، لا بدّ، ينبغي ، ما من شك، من المتفق عليه.....)

-ادخال متغيرات جديدة في الفرضيات : ليست موجودة في عنوان البحث و لا في اشكاليته ، وهو الأمر الذي يجعل الباحث في حالة تيه علمي منهجي في المراحل اللاحقة.



الأخطاء المنهجية الشائعة في عملية اعداد البحوث العلمية في العلوم السياسية.

"الإشكالية ، الفرضية، المقاربة المنهجية"

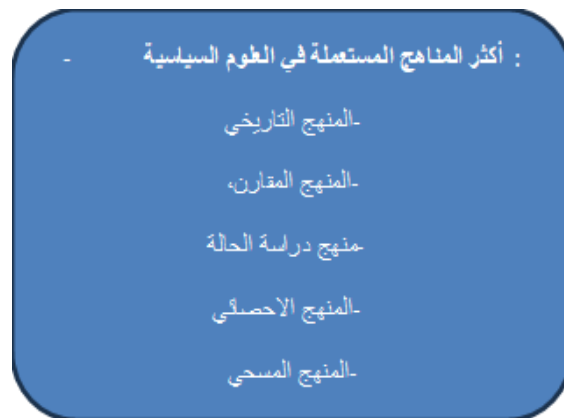
-أن تتعارض الفرضيات مع عناوين الفصول : ففي الكثير من الحالات يقوم الباحث بصياغة فرضيات تتناقض مع عناوين الفصول أو بعيدة كل البعد عن محتواها ، فذا كانت التساؤلات الفرعية تغطي الفصول بالفروض من الأحسن ان تكون كذلك.

-أن تتناقض الفرضيات فيما بينها : ففي بعض الحالات قد يصيغ الباحث فرضياته بشكل تكون فرضية تناقض أخرى، او فرضية تجيب عن أخرى ، او تتناقض مع المفاهيم والنظريات .

-أن تصاغ الفرضيات بصيغة سريرية تقريرية وصفية : فالأصل أن تقترح الفرضيات علاقة بين متغيرين أو أكثر، بحيث يكون المتغير المستقل هو ما يدرسه الباحث، ويستطيع التحكم به، أما المتغير التابع فهو ما يدرس الباحث تأثير المتغير المستقل عليه.

-استعمال الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية: حيث يرى بعض الباحثين أنه من الخطأ الاعتماد على فرضية رئيسة وفرضيات فرعية، ذلك أن الباحث إن لم يستطع تأكيد الفرضية الرئيسة للوصول الى النتائج المرجوة، فهذا يعتبر اخفاقا في البحث ، لأنه لا يمكنه الرجوع الى الفرضيات الفرعية لأنها امتداد لها وشرح لها فقط. - أن تكون الفرضيات غير قابلة للفحص و الاختبار: إذ من الضروري طرح فرضيات تتوفر الإمكانيات لجمع الدلائل لفحصها كما انه من الأحسن الاعتماد على ثلاث الى أربع فرضيات دقيقة واضحة ومتنوعة، فكثرتها يشتت ذهن الباحث وتفكيره ويزيد هامش الخطأ لديه. (رقية، 2010م).

3- الأخطاء المنهجية الشائعة لدى الباحثين في مرحلة المقاربة المنهجية: (المناهج و الاقترابات)



يعرّف المنهج على أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

أما الاقتراب: فهو إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية او الاجتماعية، ويفيد في دراسة ومعالجة الموضوع سواء تعلق الامر بوحداث التحليل المستخدمة ام الاسئلة المثارة ، أو تحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن الاسئلة وكيفية التعامل معها. (هشام، 2022م).

وفي هذا الجانب، يقدم الباحث مقاربتة المنهجية المعتمدة، حيث يختار من المناهج و الاقترابات المعروفة في تخصصه ما يراه مناسباً لدراسة وتحليل وتفكيك موضوعه ويوافق وخصوصيته، وزاوية التحليل التي يريد الاعتماد عليها.

اهم الاقترابات والمداخل في علم السياسة :
 . الاقتراب القانوني

- الاقتراب المؤسسي والمؤسسي الحديث -
- الاقتراب النسقي (دافيد استون)
- اقتراب الاتصال السياسي (كارل دويتش)
- الاقتراب الوظيفي البنائي (غابريال الموند)
- اقتراب الصفوة والنخبة (باريتو وموسكا)
- اقتراب التبعية (سمير أمين)-
- اقتراب الجماعة (آرثر بانتيلي)-
- اقتراب علاقات الدولة -المجتمع (جويل ماغدال)-
- اقتراب الطبقة الاجتماعية (كارل ماركس)
- اقتراب صنع القرار (ريتشارد شنايدر)

في حين أن الظاهرة السياسية تتميز بالتعدد والتشابك ، لذلك نجد أن الكثير من الباحثين يعتمد على ما يعرف "بالتعددية المنهجية" التي تعطي له القدرة على الدمج بين عدة مناهج واقترابات في آن واحد، أما الاختيار بينها فيخضع أساساً الى طبيعة وخصوصية المشكلة مجال البحث ، إذ تتأثر العملية بعنوان البحث، اشكاليته، الفرضيات المطروحة ، الدراسات السابقة....

وعطفاً على ما سبق ، يقوم الباحث بالكثير من الأخطاء المنهجية التي تنقص من قيمة بحثه او تحيّد وتخرجه عن مساره العلمي بما يضاعف عليه الجهد والوقت و الإمكانيات، ونذكر من بين هذه الأخطاء ما يلي :

- عدم التفريق بين المنهج والاقتراب : فبعض الباحثين لا يفرقون بين المناهج والاقترابات (المداخل) وأدوات البحث العلمي ، بما يجعلهم يستعملونها في غير موضوعها ولغير هدفها الأساسي.



الأخطاء المنهجية الشائعة في عملية اعداد البحوث العلمية في العلوم السياسية.

"الإشكالية ، الفرضية، المقاربة المنهجية"

- سرد المناهج والاقترابات دون الاعتماد عليها: في حالات كثيرة يعمل الباحث على نقل المناهج والاقترابات كما وجدها في المصادر و المراجع رغم أن موضوعه لا يحتاج إليها .، مدّعيًا أنها جزء من عمله ، وهي غير ذلك ، ويحدث ذلك كثيرا لما يكون الباحث ضعيفا من الناحية المنهجية و النظرية أين لا يدرك طبيعتها ولم يفهم ابستمولوجيتها .

- كثير من الباحثين والكتاب في منهجية البحوث العلمية يقولون أنه من الخطأ القول بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ذلك أن الوصف و التحليل سمة ثابتة لا يمكن الاستغناء عنها في أي بحث.

-تطرح المقاربة المنهجية المعتمدة مرتبة على النحو التالي : المناهج ، الاقترابات، الأدوات، فكثيرا من الباحثين يقيّدونها بطريقة فوضوية يميزها التداخل.

-من الاحسن ترتيب المناهج و الاقترابات على حسب ظهورها من الأقدم الى الأحدث ،أي أن نبدأ بمناهج و اقترابات المدرسة التقليدية ، ثم السلوكية ، ثم ما بعد السلوكية...

-ضرورة الدقة في اختيار المناهج : ففي بعض الحالات يختار الباحث منهج أو اقتراب لا يتلاءم اطلاقا مع اشكاليته وفرضياته، لذا وجب على الباحث فهم مضمون واطروحة كل منها .

-ضرورة المنهج أو الاقتراب في حدود سطر أو سطرين مبينا فكرته العامة ، ثم يذكر مواطن استعماله و الاعتماد عليه في دراسته أو بحثه.(وهي من الحالات القليلة التي يهمل فيها الباحث في المقدمة ومشتملاتها .

-من الأخطاء الشائعة في موضوع إسقاط المناهج والاقترابات منهج دراسة الحالة، أين يستعمله الباحثون بطريقة خاطئة، فمنهج دراسة الحالة يعني دراسة عينة بحثية صغيرة من مجتمع بحثي أكبر و اوسع، سواء كانت أفرادا، جماعات، دولة، نظام ، مؤسسة، والنتائج المتوصل إليها في الأخير يمكن تعميمها على العينة الأكبر، و كل الحالات و الظواهر المشابهة.

نقول مثلا : أثر الأمية الرقمية لدى الموظفين على التحول الرقمي في الجزائر : دراسة حالة مديرية التربية لولاية سطيف (2013-2023) ، فالنتائج المتوصل إليها من الدراسة يمكن تعميمها على كل مديريات التربية على المستوى الوطني ، وحتى لمديريات في قطاعات أخرى مشابهة .



الخاتمة :

لا شك أنه ما من بحث علمي - مهما كان نوعه أو مستوى البحث فيه ، أو الشخص الذي يبحث فيه- متصف بالكمال والجودة الكاملة ، فالباحث - وهذه سمة ثابتة لدينا جميعا - بمجرد أن ينتهي من عمله البحثي ويقوم بدفعه للجهات الوصية تظهر له العديد من النقائص والهفوات و الاختلالات المنهجية و المعرفية.

بيد أن النقائص، يجب أن تكون في جوانب ثانوية و سطحية بما يبعد البحث عن الاختلالات في البناء المنهجي والابستمولوجي التي تؤثر في جودة ومكانة البحث و الباحث سواء.

لذلك هدفت هذه الورقة - التي هي مخرجات خبرة ومجهود شخصي - الى إطلاع الباحثين ببعض الأخطاء الشائعة في بعض مراحل البحث العلمي، وقد اخترنا الإشكالية والفرضية و المقاربة المنهجية لأهميتها ومحوريتها في بناء البحث.

توصلت الدراسة الى نتائج أهمها :

- أن البحث العلمي كل متكامل في بنائه العام ، حيث يجب أن يلمس في البحث ذلك التجانس بين كل عناصره خاصة منها اشكاليته وفرضياته والنتائج المتوصل اليها من خلال الإجابة عن الإشكالية واختبار تلك الفرضيات.

- ان الكتابة البحثية ليست مجرد الالتزام بالنصائح والضوابط المنهجية الشكلية التي تقدم هنا وهناك - ومنها هذه الورقة البحثية - ، فالبناء المنهجي و الابستمولوجي لأي بحث يحتاج الى تراكمات معرفية ومنهجية مكتسبة على طول المسار الدراسي و البحثي، وبحاجة ايضا الى ملكات لغوية وقدرات تحليلية وتفسيرية يمتلكها الباحث من خلال اجتهاده واستدامته ومداومته في البحث والتحري عن كل ما هو جديد في مجال بحثه.



الأخطاء المنهجية الشائعة في عملية اعداد البحوث العلمية في العلوم السياسية.

"الإشكالية ، الفرضية، المقاربة المنهجية"

قائمة المراجع العلمية المعتمدة :

1. الصيرفي محمد عبد الفتاح. البحث العلمي :الدليل التطبيقي للباحثين. الأردن : دار وائل.
2. سكيل رقية،. منهجية انجاز البحوث العلمية : دليل طلاب العلوم القانونية و الادارية . الجزائر: دار الخلدونية ،2010م.
3. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات . الجزائر : دار هومة ،2002م.
4. عليان ريحي مصطفى ،غنيم عثمان محمد،. البحث العلمي : النظرية والتطبيق . الاردن : دار صفاء للنشر و التوزيع .2002
5. بوحوش هشام. المنهجية المعتمدة في إعداد مذكرة تخرج :من الواجهة الى الملخصات. مجلة الدراسات القانونية التطبيقية ،2022م.